اسم المصدر: الرياض

التاريـــخ: 03-12-2009 رقم العـدد: 15137 رقم الصفحة: 16 مسلسـل: 116 رقم القصاصة: 1

سيول جدة تفتح الباب نحو إصلاح الخلل

■ فُجع المجتمع السعودي بما خلّفته سيول جدة التي وقعت الأسبوع الماضي وراح ضحيتها مايربو على مائة شخص، علاوة على الخسائر المادية والاجتماعية التي خلفتها المأساة. وقد كان وقع هذه الكارثة على الناس عنيفًا، للشعور بوجود تفريط في العمل فيما يخص تصريف السيول والمياه وتخطيط الأحياء وبناء المنشآت وترسية المناقصات وتنفيذ المقاولات.

وقد تابعت التحليلات والآراء التي تفضّل بها عدد من كتاب الرأي وكاتباته في صحفنا المحلية وفي وسائل الإعلام الأخرى، ممّن تناولوا الموضوع من زوايا مختلفة، كان أبرزها ما يخص وجود خلل إداري عند الجهات المناط بها تنفيذ مشروعات البنية الأساسية في جدة، وخاصة ما يتصل بأمانة جدة وإدارة الصرف الصحي فيها. وقد كشفت السيول للعيان عن هذا الخلل بما لايمكن الدفاع عنه وخاصة إذا علمنا كبر حجم ميزانية الأمانة والمبالغ المخصصة لتنفيذ مشروعات الصرف الصحي وغيرها من المشروعات.

ورغم التبرّم من هذا الخلل الذي وصفته بعض المقالات بالفساد، إلا أن البعض كان متخوّفًا من أن الموضوع سوف يُقبر تحت ذريعة "القضاء والقدر"، وأن هذه السيول هي جزء من كارثة طبيعية ليس للإنسان يد فيها، وسينتهي الأمر عند هذا الحدّ. والحقيقة أن هذا التخوّف له رصيد من الواقع نتيجة شعور المواطن بالغبن والظلم من وجود مسؤولين متنفّذين في بعض القطاعات الحكومية يبررون الأخطاء ويغطونها حماية للمخطئ أو تسترًا عليه.

ولكن هذه النغمة التشاؤمية انزاحت، ويجب أن تنمحي إلى الأبد، لأننا في بلد يقوده أبو متعب بعدل وإنصاف وشجاعة. فقد أمر -حفظه الله- بتشكيل لجنة للتحقيق في الموضوع واستدعاء من يلزم للمساءلة وتحديد الجهة أو الجهات والأشخاص المتورطين في هذا الخلل الذي حصد معه الأرواح والأموال والممتلكات.

ومن المؤكد أن هذه اللجنة التي يرأسها صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل، أمير منطقة مكة، لن تتهاون مع المقصرين، وستنفّذ الأمانة التي أنيطت بها من ولي الأمر، لكي تعرف مكمن الخلل الإداري الذي ربما يرجع إلى الأشخاص أو النظام أو آلية العمل أو طريقة المتابعة أو غير ذلك من الأسباب التي سمحت بهدر ملايين الريالات دون وجود مايدعم تلك المبالغ على أرض الواقع.

وبفضل من الله ثم خادم الحرمين الشريفين، فقد أعقب هذه الكارثة -التي ألمت الجميع- فرج وإصلاح. وقد كانت مبادرة الملك عبدالله بن عبدالعزيز في منح مليون ريال لكل فقيد، وإسكان الأسر المتضررة ومراعاة أحوالها، خير مواساة يمكن أن يجود بها البشر. إضافة إلى أن تعاطفه ومتابعته وتألمه لما حصل وسعيه نحو إصلاح الوضع هو الفرج بعينه الذي طالما انتظره الناس.

ومن هنا، فإن الأمل أن تكون هذه المأساة فاتحة باب لإصلاح الكثير من الأخطاء المتعلقة بهدر المال العام، وقضايا الفساد الإداري، ومايتصل بضياع الأموال الضخمة على مشروعات صغيرة، أو سوء تنفيذ بعض المشروعات التي أنفق عليها مبالغ طائلة، وغياب الرقابة العامة على التنفيذ. ولابد في هذه المرحلة من مراجعة كثير من اللوائح والأنظمة القديمة المتعلقة بالمناقصات الحكومية وأساليب ترسية المشروعات على الشركات والمؤسسات وما يعتورها من ضعف أو ثغرات. فها نحن نجد المشروعات التي نفّذتها شركات أجنبية (في المنشآت العمرانية وفي الطرق وفي المياه وفي الكهرباء وفي التجهيزات والآليات والخدمات عامة) لاتزال جيّدة رغم مرور سنوات طويلة عليها، في حين أن بعض المشروعات التي تنفذها شركات أو مؤسسات وطنية لا تصمد إلى وقت تسليم المشروع، وإن صمدت لسنوات قليلة، فستنكشف العيوب تدريجيًا وتصبح صيانة المشروع أو إعادة تهيئته مكلفة وضارة.

وعليه، فيمكن طرح فكرة حول جدوى وجود ضمانات للمشروعات الضخمة مابين ثلاثين إلى خمسين سنة، وإمكانية إلزام الجهة المنفّذة بإصلاح العيوب التي ربما تنكشف مع مرور الزمن، أو تغريم تلك الشركة أو المؤسسة وحرمانها من الدخول في مناقصات مشابهة.

ولأن بلدنا في عهده الزاهر يشهد نهضة حضارية في مختلف مجالاته وفي جميع مناطقه، فربما يكون الوقت قد حان لإنشاء "هيئة وطنية للمنشآت الحكومية" تكون مهمتها وضع ومراجعة الضوابط اللازمة للمناقصات والتنافس عليها وترسية المشروعات، ومتابعة تنفيذ تلك المشروعات، وكتابة التقارير عن كل مرحلة من العمل، وتقويم أداء الشركات والمؤسسات، وإعطاء تصنيفات أو درجات معينة بناء على تاريخ كل جهة وإنجازها.

اسم المصدر: الرياض

التاريـــخ: 03-12-2009 رقم العـدد: 15137 رقم الصفحة: 16 مسلسـل: 116 رقم القصاصة: 2

وحينما تُوجد ضوابط لدخول المنافسات للشركات والمؤسسات حسب تصنيفها، فلن نتفاجأ بوجود مؤسسة بلا تاريخ وبلا إمكانات وربما لم تظهر إلا بعد تعيين المسؤول، وفجأة صارت المشروعات الخاصة بجهة معنية -مرتبطة بذلك المسؤول- تُرسَى عليها. ولأنها مؤسسة بلا إمكانات، فإنها تمرر تلك المناقصات إلى مقاولين باطنيين بسعر تنفيذي أقل بكثير من السعر المعتمد. وفي النهاية، تكون المناقصة الحكومية باسم جهة، ولكن المنفذ الحقيقي جهة أخرى، لانعرف حدود مسؤولياتها. ويمكن للهيئة وضع تنظيم لإدخال مؤسسات أو شركات تنفيذية تحت إشراف الجهة المعتمدة ذات التاريخ والإنجاز المتميز على أن تكون تلك الجهة هي المسؤولة عما ينفّذ تحت نطاقها من أعمال. وبهذا، تُشجّع الشركات والمؤسسات المتميزة، ويُقضى على جوانب القصور التي نجدها في المحاباة والمجاملات لمؤسسات ضعيفة لاتجلب لنا سوى الضرر والدمار.

إن الغبطة التي يراها المواطنون وهم يشاهدون المنجزات الضخمة تعمر بلدهم هنا وهناك، سوف تتعزز حينما يجدون أن تلك المنجزات تنفّذ على أفضل مستوى وبأحسن المواصفات، وتخضع لرقابة ومتابعة وتقويم من هيئة وطنية عليا ذات مسؤولية نظامية حاسمة.